في شرح الكافيه او عكسه كما جوزه في شرح التسهيل وتبعه ابن هشام في تعليقه وتعقب
بلزوم عود الضمير على الخبر المتاخر لفظا ورتبة واجيب بانه على حد ضرب غلامه زيد وقد
اجازه جماعة قال ابو حيان وقد ذهل ابن مالك والمتعقب والمجيب عن قاعدة في الباب
وهو ان هذا الوصف لا يكون مبتدا حتى يكون مرفوعه اغنى عن الخبر لانه مرفوعه
هو المحدث عنه فلا يجتمع هو وخبر عن الوصف وابواه في هذه الصورة لا يغني عن
الخبر لانه لا يستقل مع الوصف كلاما من حيث الضمير فلا يجوز ان يكون مبتدا البتة
الى من يرد عليها ان من المبتدا ما لا خبر له ولا فاعل يسد مسده وذلك قولك اقل رجل
يقول ذاك قال ابن هشام فاقل مبتدا لا خبر له ثابتا ولا محذوفا لانهم اجروه مجرى قل رجل
بقولك ذلك تنبيه قال في المتوسط ما حد به ابن الحاجب المبتدا غير شامل لاسم
الفعل مع انه مبتدا على ما اختاره في باب الاسماء الافعال قوله الالفيه مبتدا زيد
وعاذر خبر ان قلت زيد عاذر من اعتذر احسن منه قوله في الكافيه المبتدا وشرطي
النوع الثاني وليس في بيت الالفيه الا النوع الاول مقتصرا على المثال قوله
الالفيه فاعل اغنى قال ابن قاسم لو قال مرفوع اغنى لكان احسن لئلا يتوهم منه متوهم
ان المغني عن الخبر لا يكون الا فاعلا قوله الالفيه والشذور والعبارة له والذي
شرط نفي او استفهام يشمل جميع ادواتهما كما ولا وان وليس وغير وكالهمزة وهل
وما ومن ومتى واين وكيف وكم وايان وبذلك صرح ابن مالك في شرح التسهيل قياسا
على سماع ما والهمزة واعتمده ابن الصايغ وقال ان في مقدمة ابن الحاجب ما يوجب
الاختصاص بالهمزة وقال ابو حيان الصواب الاقتصار على ما والهمزة اذ لم يسمع سواهما
وموافقه قول ابن الحاجب في الوافيه او وصف بالف استفهام وما النفي فاستمع نظامك
وقال في الكافيه بعد حرف النفي والف الاستفهام مخصص في الثاني وعم في الاول وقد
تعقبه الرضي وغيره بانه لو قال حرف الاستفهام لكان اولى ليدخل فيه هل قوله الالفيه
وقد يجوز نحو فائز اولو الرشد هو مذهب الاخفش والكوفيون والجمهور على منعه
تنبيه ما يلحق بالوصف فيما ذكر الظرف والمجرور قال ابن الصايغ اذا قلت في الدار
زيد واعربت زيدا فاعلا بالظرف وقدرت متعلقه اسما لم يمتنع عندي ان تقدره
مبتدا ارتفع الفاعل يسد مسد خبره ويضاف هذه للاماكن التي يجب فيها حذف المبتدا

انتهى

نفي عما له في الاولى بخبر مبتدا مرفوع معنى ورخص او وصف استغنى بفاعله عن الخبر

انتهى وهي فايدة لطيفة قوله الكافيه فان طابقت مفردا جاز الامران مثل المفرد
في ذلك الجمع المكسر نحو اقعود الزيدان وما يطلق على المفرد وغيره بصيغة واحدة كجنب
نبه عليه ابن الصايغ ولم ينبه على ما اذا طابقت مثنى او جمعا سالما نعم وحكم تعين
ابتدائية الثاني وخبريه الوصف المقدم وقد صرح به في الالفيه الا انه لم ينبه على ما
اذا طابقت المفرد والحاصل ان كلا من الكتابين ذكر احد قسمي المسئلة واهمل الاخر
قوله الالفيه ورفعوا مبتدا بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتدا اختيار ابن جني و
ابو حيان قول الكوفيين ان رافع المبتدا الخبر لان كلا منهما طالب للاخر ومحتاج له فعمل
فيه وهذا هو المختار عندي ونظير ذلك ادوات الشرط فانها عاملة في
افعالها الجزم وافعالها عاملة فيها النصب قولها والخبر الجزء المتم الفايدة اورد عليه
ان هذا الحد صادق على المبتدا وعلى احد جزئي قام زيد فينبغي ان يزيد مع مبتدا
غير الوصف وقد ذكر هذه الزيد في الشذور قوله الكافيه والخبر المسند به المغاير
للصفة المذكورة قال في المتوسط يرد عليه المضارع نحو يضرب زيد فانه يصدق عليه انه
المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر مبتدا ومثل اقايم انتم فانه كذلك
وليس بخبر قال ويمكن ان يجاب عن الاول بان المراد بالمسند الى المبتدا وعن الثاني
بان المراد بالظاهر الملفوظ به ظاهرا كان ام مضمرا وقال الرضي يرد عليه صفة المبتدا
في نحو ولعبد مومن خير فلو قال المغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتدا لسلم من الاعتراض
قوله الالفيه ومفردا ياتي ويأتي جمله قال ابن هشام ويأتي جملتان في تقدير الجملة
وذلك الشرط والجزاء فيجيء الرابط اما فيهما نحو زيد من ياته يكرمه او في الثانيه نحو زيد من يضربه
عمرو يكرمه او الاولى نحو زيدا ان تضربه يغضب عمرو قوله الالفيه والكافيه
والخبر قد يكون جملة شرطها ان لا يكون ندائية ولا مصدرية بلكن او بل او حتى بالاجماع وشرط
في الوافيه ان يكون خبريه وكذا في القطر وهي راي والصحيح خلافه قوله الكافيه
فلا بد من عايد فيه احوال الاول لفظ العايد لا يختص بالضمير مع انه يقوم مقام الاشارة
واعادة المبتدا بلفظه وعموم يشمل المبتدا وعطف جملة فيها ضميره بفا السببية على الجملة
المخبر بها الخالية منه وقد شمل ما عدا الاخير قول الالفيه حاويه معنى الذي سيقت له
وضعف ابن هشام في الجامع القول بالعموم وقال انه يلزم عليه اجازة زيد لا رجل